مؤسسة النقد العربي السعودي
SAUDI ARABIAN MONETARY AGENCY

التطورات النقدية والمصرفية

خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م

إعداد
إدارة الأبحاث الاقتصادية

محرم ١٤٣٧هـ نوفمبر ٢٠١٥م

المحتويات

أولاً: التطورات النقدية ٣
١-١ عرض النقود ٣
١-٢ القاعدة النقدية ٤
١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤
١-٤ الأصول الاحتياطية ٥
ثانياً: السياسة النقدية ٦
ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي ٧
٣-١ الودائع المصرفية ٧
٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية ٨
٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية ٨
٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ٩
٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية ١١
٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي ١١
٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٢
٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية ١٤
رابعاً: تطورات التقنية المصرفية ١٥
خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية ١٦
سادساً: صناديق الاستثمار ١٧
سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة ١٧
ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث ٢٠١٥م ١٨
تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث ٢٠١٥م ١٩

أولاً: التطورات النقدية

١-١عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٠,٤ في المئة (٨,٠١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٢٨,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٣٤,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م نمواً سنوياً نسبته ٨,٥ في المئة (١٤٣,٩ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).

رسم بياني رقم ١: عرض النقود

(مليار ريال)

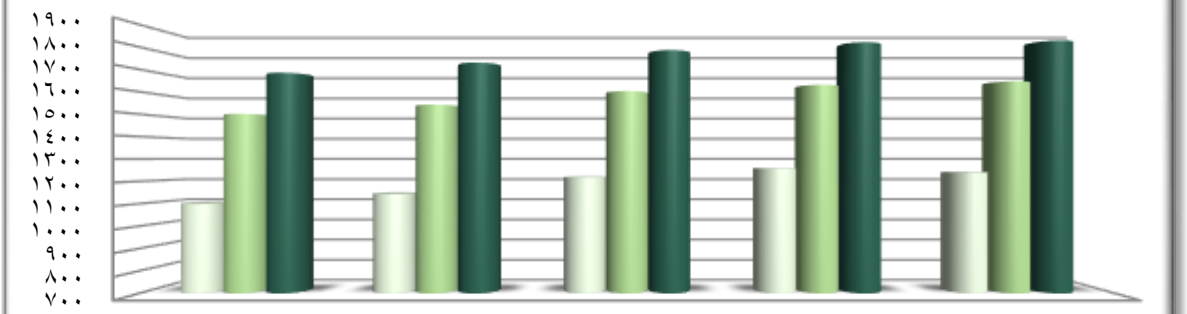

	Sep - ١٤ سبتمبر - ١٤	Dec - ١٤ ديسمبر - ١٤	Mar - ١٥ مارس - ١٥	Jun - ١٥ يونية - ١٥	Sep - ١٥ سبتمبر - ١٥
عرض النقود ن١	١٠٩٨,٩	١١٤٣,٠	١٢١٧,٦	١٢٥٧,١	١٢٣٩,٥
عرض النقود ن٢	١٥٠٠,٥	١٥٤١,٧	١٦٠٢,٣	١٦٣٠,١	١٦٤٦,٢
عرض النقود ن٣	١٦٨٤,٢	١٧٢٩,٤	١٧٨٥,٣	١٨٢٠,٢	١٨٢٨,٢

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، يلاحظ انخفاض عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ١,٤ في المئة (١٧,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٢٣٩,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٦٧,٨ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة (٣٩,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٨ في المئة (١٤٠,٦ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ١,٠ في المئة (١٦,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٤٦,٢ مليار ريال أو ما نسبته ٩٠,٠ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٢٧,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٧ في المئة (١٤٥,٧ مليار ريال).

١-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٤ في المئة (٧,٥ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٠,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٩ في المئة (٢٨,٨ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف ارتفع بنسبة ٠,٦ في المئة (١,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٧٥,٢ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٤,٥ في المئة (٧,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٨ في المئة (١٧,١ مليار ريال).

وانخفضت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,١ في المئة (١,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٩,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٣,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٩,٥ في المئة (٨,٧ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ١٦,٥ في المئة (٥,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٧,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٤ في المئة (٤,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٩ في المئة (٤,٥ مليار ريال).

١-٣ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حقق خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٢,٦ في المئة (٦٥,٥ مليار ريال) ليبلغ ٢٤٣٦,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٨ في المئة (٩٧,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٠ في المئة (٣٣٢,٨ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٢,٦ في المئة (٦٥,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٤٢٦,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٨ في المئة (٩٧,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,٢ في المئة (٣٣٥,٧ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٢,١ في المئة (٢٢٧,٢ مليون ريال) ليبلغ ١٠,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (٢٧,٠ مليون ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٥,٤ في المئة (٢,٨ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م.

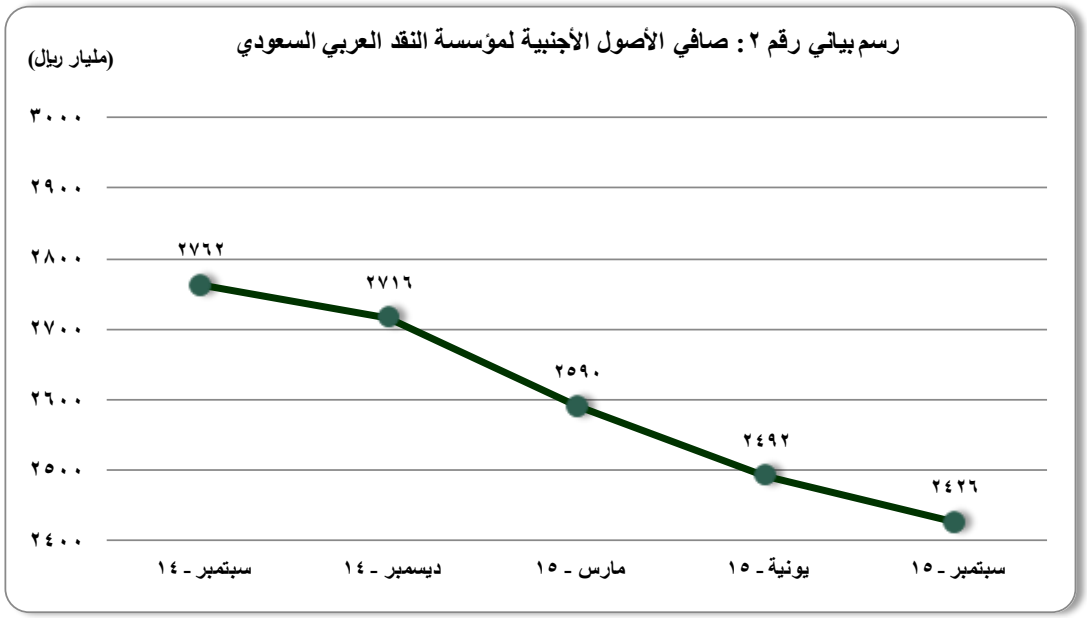

١-٤ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٢,٦ في المئة (٦٥,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٤٥٤,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٧ في المئة (٩٧,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ١٢,١ في المئة (٣٣٨,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م (رسم بياني رقم ٢).

وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م مقارنةً بالربع السابق، فقد انخفض الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ١,٩ في المئة (٢٢٢ مليون ريال) ليبلغ ١١,٧ مليار ريال، وانخفضت الاستثمارات بالأوراق المالية في الخارج بنسبة ٧,٥ في المئة (١٣٦,٢ مليون ريال) لتبلغ ١٦٧٢,٢ مليار ريال. كما انخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٠,٢ في المئة (٦٢ مليون ريال) ليبلغ ٣٣,٢ مليار ريال. في حين حققت الودائع في الخارج ارتفاعاً نسبته ١٠,٦ في المئة (٧٠,٦ مليار ريال) لتبلغ ٧٣٥,٧ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

علماً أن المؤسسة أصدرت نيابةً عن وزارة المالية سندات تنمية حكومية بقيمة ٥٥ مليار ريال تم طرحها على بنوك ومؤسسات مالية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م.

ثانياً: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد أبقت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م على نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م وهي على النحو التالي:

١. الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢ في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٤٥ مليون ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م مقابل ٧٤ مليون ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٥١,٣ مليار ريال للربع الثالث من عام ٢٠١٥م مقارنة بنحو ٦٩,٨ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م.

٢. الإبقاء على نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٣. ولتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، أبقت المؤسسة على احتساب تسعيرة أذونات مؤسسة النقد دون تغيير على أساس ٨٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقت سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند حوالي ٩ مليار ريال.

٤. استقرت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SIBOR) في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م عند ٠,٨٩٥٠ في المئة. وبلغ الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار لفترة ثلاثة أشهر نحو ٥٧ نقطة أساس لصالح الريال بنهاية الربع الثالث لعام ٢٠١٥م مقارنة بـ ٤٩ نقطة أساس في نهاية الربع الثاني لعام ٢٠١٥م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥.

٥. وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الاجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الثالث من عام ٢٠١٥م.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٠,٤ في المئة (٦,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٥٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٢٧,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨,٣ في المئة (١٢٦,٨ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) ٩٠,٤ في المئة (رسم بياني رقم ٤).

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة ١,٧ في المئة (١٨,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٦٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,١ في المئة

رسم بياني رقم ٤ : الودائع المصرفية حسب النوع

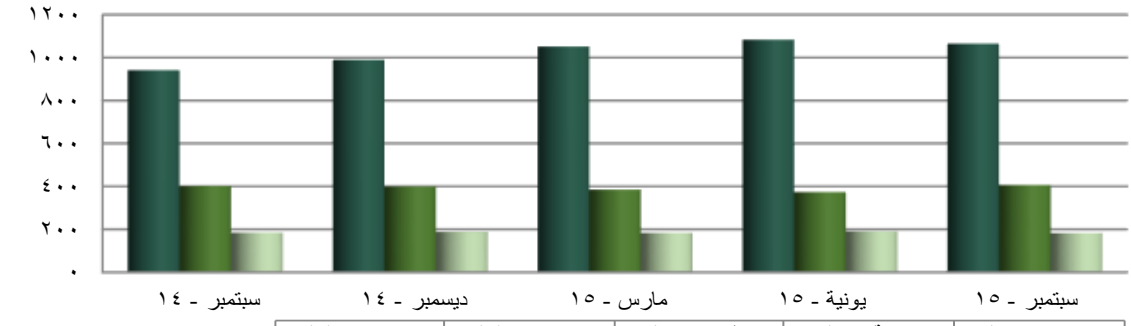

	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥
الودائع تحت الطلب	٩٤٠,٨	٩٨٩,٢	١٠٥٠,٩	١٠٨٣,٠	١٠٦٤,٣
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٠١,٦	٣٩٨,٧	٣٨٤,٧	٣٧٣,٠	٤٠٦,٧
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٨٣,٧	١٨٧,٧	١٨٣,٠	١٩٠,١	١٨٢,٠

(٣٢,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,١ في المئة (١٢٣,٥ مليار ريال). وارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٩,٠ في المئة (٣٣,٧ مليار ريال) لتبلغ ٤٠٦,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٠ في المئة (١١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١,٣ في المئة (٥,١ مليار ريال). وانخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٤,٣ في المئة (٨,١ مليار ريال) لتبلغ ١٨٢ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٨ في المئة (٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٩ في المئة (١,٧ مليار ريال).

٣-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م حوالي ٢٢٢٣,٩ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (١٣,٨ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (٣٤,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٥ في المئة (١٥٥,٤ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٢,٢ في المئة (٦,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٩٩,٧مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٤ في المئة (١٥,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٢,٣ في المئة (٧٣,١ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١٣,٥ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٣,٣ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).

رسم بياني رقم ٥ : الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

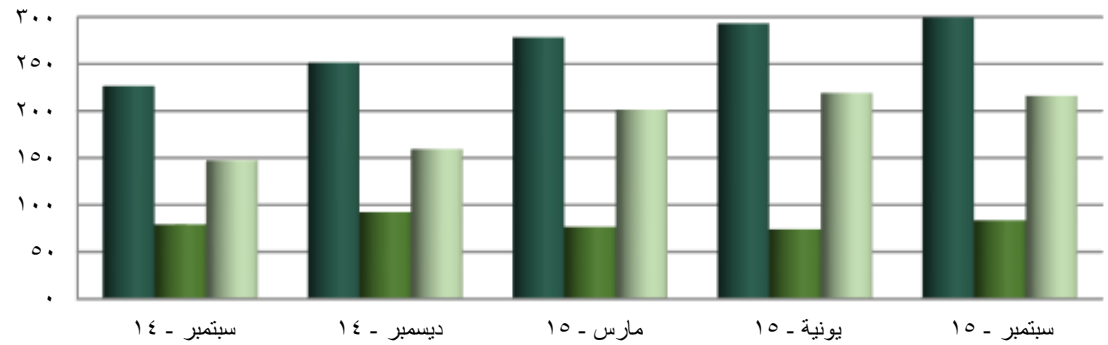

	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥
الأصول الأجنبية	٢٢٦,٦	٢٥١,٦	٢٧٨,١	٢٩٣,٢	٢٩٩,٧
المطلوبات الأجنبية	٧٩,٣	٩٢,٣	٧٦,٧	٧٤,١	٨٣,٦
صافي الأصول الأجنبية	١٤٧,٣	١٥٩,٣	٢٠١,٤	٢١٩,١	٢١٦,١

وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ١٢,٩ في المئة (٩,٥ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٨٣,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٤ في المئة (٢,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٥ في المئة (٤,٣ مليار ريال)، مشكلةً بذلك نسبة ٣,٨ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ٣,٤ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٤ في المئة (٣,١ مليار ريال) ليبلغ ٢١٦,١ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٨ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ١,٥ في المئة (٢١,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٤٤٦,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٨ في المئة (٣٨,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م نسبته ٧,٤ في المئة (١٠٠,٣ مليار ريال)، وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام إلى ٨٧,٥ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٨٦,٦ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٧ في المئة (٩,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٣٤٠,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٤ في المئة (٤٣,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,١ في المئة (٨٩ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م إلى ٨١,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٠,٩ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٢,٣ في المئة (١١,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٠٥,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٣ في المئة (٥,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٠ في المئة (١١,٣ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م حوالي ٦,٤ في المئة مقارنة بنسبة ٥,٧ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته ٠,٧ في المئة (٥,١ مليار ريال) ليبلغ ٦٨٦,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته ١,٧ في المئة (٦,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤١٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٨ في المئة (٢٥,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين انخفض الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,٧ مليار ريال) ليبلغ ٢٢٩,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٧ في المئة (٨,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق.

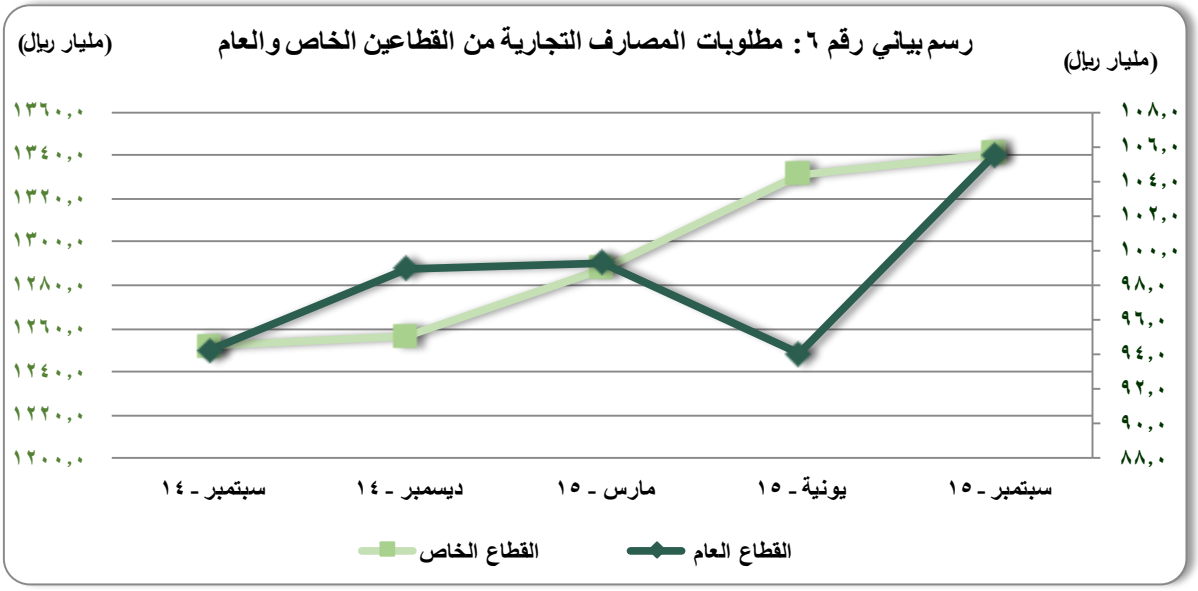

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٩ في المئة (١١,٢ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٣٣٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٣٧,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٣ في المئة (٩٠,٨ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٦,٩ في المئة (١,٢مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والانتاج بنسبة ٤,١ في المئة (٦,٧ مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة ٣,٤ في المئة (٢,٣ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٢,٩ في المئة (٢,٧ مليار ريال)، وللقطاعات الاخرى بنسبة ٠,٨ في المئة (٤,٣ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٠,٤ في المئة (١,١ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٠,٢ في المئة (١٩,٤ مليون ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٧,٠ في المئة (٣,١ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٥,٢ في المئة (١,٩ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٤,٤ في المئة (١,٨ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ١,٠ في المئة (٠,٤ مليار ريال).

٣-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٢,٣ في المئة (٦,٤ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٢,٨ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ١,٨ في المئة (٥,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م حوالي ١٦,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ١٧,٠ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٨,٧ في المئة (٢١,٨ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٥م حوالي ١٠,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ١١,٧ مليار ريال في الربع السابق، أي بانخفاض نسبته ١١,٤ في المئة (١,٣مليار ريال)، وحققت ارتفاعاً نسبته ٦,٣ في المئة (٦٠٩,٥ مليون ريال) مقارنةً بالربع الثالث من عام ٢٠١٤م.

وفي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ١٩٦٣ فرعاً، أي بزيادة قدرها ٩ فروع مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة سنوياً بنسبه ٤,٤ في المئة (٨٣ فرعاً) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٣-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٥,٦ في المئة (٥٤,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٢٧,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٨ في المئة (٣٨,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل انخفاضاً سنوياً نسبته ٣,٩ في المئة (٣٧,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مشتريات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المشتريات من العملاء بنسبة ١٣,٨ في المئة (١٤,٣ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٤,٦ في المئة (١٧,٦ مليار ريال). في حين انخفضت المشتريات من المصارف المحلية بنسبة ١٤,٧ في المئة (٣١,٧ مليار ريال)، والمشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ٥٠,٦ في المئة (٤١,٥ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ٦,٧ في المئة (١٣,٣ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٣-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٦ في المئة (٤,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ٧٩٩,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة (١٥,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٣ في المئة (٤٧,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٠,١ في المئة (٢١٣,٠ مليون ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة ٢٣٤,٧ في المئة (٣,٧ مليار ريال)، والمبيعات للصيارفة بنسبة ٢٦,٦ في المئة (٦٥٠,٨ مليون ريال)، ولمبيعات المصارف خارج المملكة بنسبة ١١,٠ في المئة (٣٨,٨ مليار ريال). في حين انخفضت مبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٨١,٤ في المئة (٢,٦ مليار ريال)، ولمبيعات المصارف داخل المملكة بنسبة ١٨,٦ في المئة (٣٦,١ مليون ريال) (رسم بياني رقم ٧).

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي (مليار ريال)

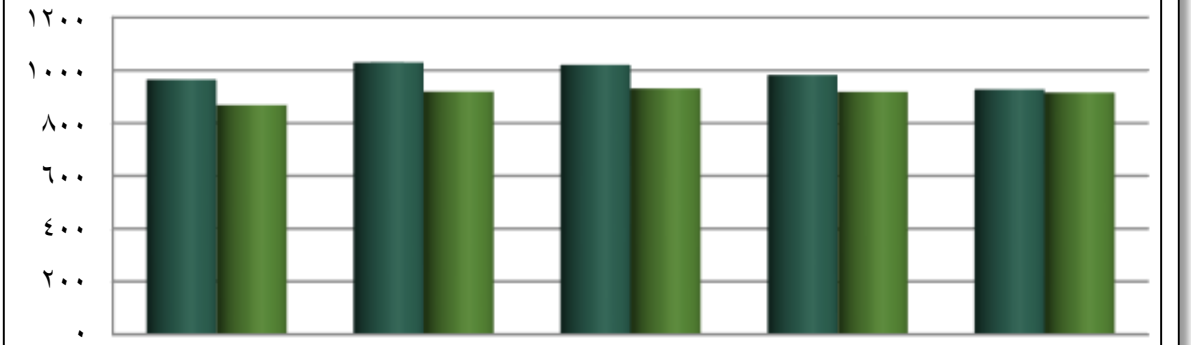

	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥
مشتريات	٩٦٥,١	١٠٣٠,٢	١٠٢٠,٣	٩٨٢,٠	٩٢٧,٥
مبيعات	٨٦٨,١	٩١٩,٧	٩٣٠,٨	٩١٨,٤	٩١٥,٦

٣-٧ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل انخفاضاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م نسبته ٨,٢ في المئة (نحو ٥,٠ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٥٥,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (٨٣٠ مليون ريال) في الربع السابق. وحققت انخفاضاً نسبته ٣,٢ في المئة (١,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ارتفاع تمويل واردات المواد الغذائية بنسبة ٢,٩ في المئة (٢٠٣,٣ مليون ريال)، وواردات السيارات بنسبة ٠,٠٤ في المئة

(٥,٣ مليون ريال). في حين انخفض تمويل كل من واردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٣٠,٥ في المئة (٢٧٢,١ مليون ريال)، وواردات الآلات بنسبة ٢٩,٩ في المئة (١,٣ مليار ريال)، وواردات مواد البناء بنسبة ٢١,٨ في المئة (١,٣ مليار ريال)، وواردات الأجهزة بنسبة ١٣,٧ في المئة (٢٩٥,٠ مليون ريال)، وواردات السلع الأخرى بنسبة ٧,٠ في المئة (١,٩ مليار ريال).

وبالنسبة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات انخفاضاً نسبته ٢,١ في المئة (٩٦١,٠ مليون ريال) ليبلغ حوالي ٤٤,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٧ في المئة (٦,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق انخفاضاً نسبته ٦,٦ في المئة (٣,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. حيث ارتفعت الاعتمادات المستندية لواردات السيارات بنسبة ٣٦,٣ في المئة (٤,١ مليار ريال). في حين انخفضت الاعتمادات المستندية لواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٣٨,٠ في المئة (٢٧٧,٣ مليون ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٣١,٤ في المئة (١,٤ مليار ريال)، ولواردات الأجهزة بنسبة ٢٩,٢ في المئة (٥٨٢,٠ مليون ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ١٨,٩ في المئة (٥٣٦,٨ مليون ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ٩,٥ في المئة (١,٩ مليار ريال)، ولواردات المواد الغذائية بنسبة ٦,٧ في المئة (٢٩٠,٢ مليون ريال) (رسم بياني رقم ٨).

رسم بياني رقم ٨: واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

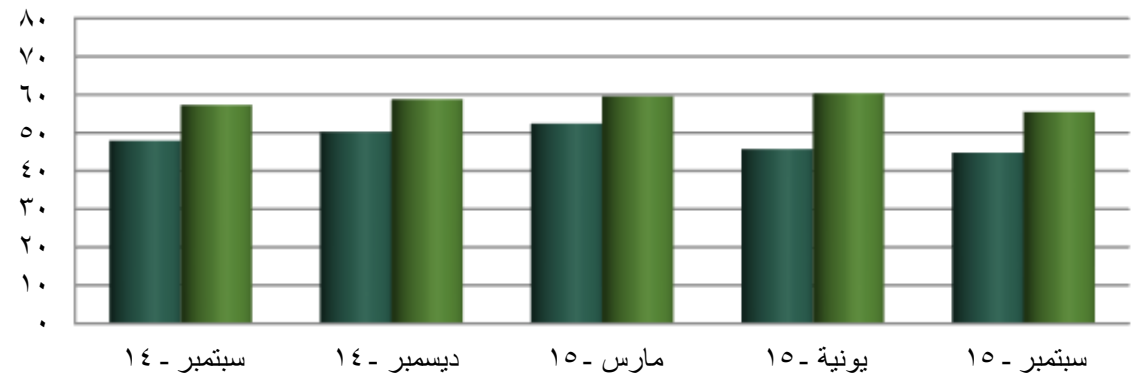

	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥
الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة	٤٧,٩	٥٠,٢	٥٢,٤	٤٥,٧	٤٤,٨
الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل	٥٧,٣	٥٨,٨	٥٩,٦	٦٠,٤	٥٥,٤

٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة انخفاضاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م نسبته ٢٨,٧ في المئة (٧,٠ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٧,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة (١٢,٢ مليون ريال) في الربع السابق. كما حققت انخفاضاً نسبته ٥٠,٦ في المئة (١٧,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبينت نتائج الربع الثالث من عام ٢٠١٥م انخفاض تمويل صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ٣٠,٨ في المئة (٦,٩ مليار ريال)، وتمويل صادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية بنسبة ١٣,١ في المئة (٢٣٥,٠ مليون ريال)، وبلغت قيمة صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني نحو ٢٢٧ مليون ريال مقارنة بنحو ٤٣,٠ مليون ريال في الربع السابق (رسم بياني رقم ٩).

رسم بياني رقم ٩ : صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

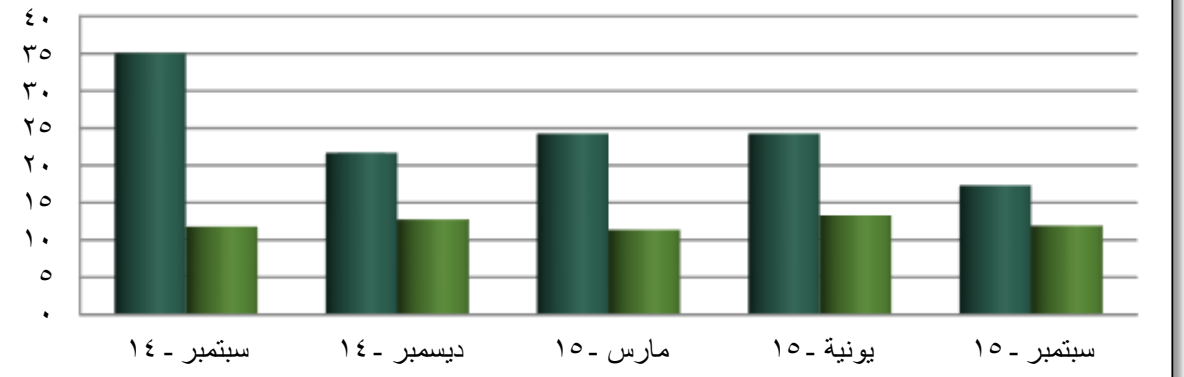

	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥
الاعتمادات المفتوحة	٣٥,١	٢١,٧	٢٤,٣	٢٤,٣	١٧,٣
الاعتمادات المسددة	١١,٨	١٢,٨	١١,٤	١٣,٣	١١,٩

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، يلاحظ انخفاض التمويل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ١٤,٦ في المئة (١,٧ مليار ريال)، وتمويل الصادرات لأمريكا اللاتينية بنسبة ٦٣,٠ في المئة (١٥٦,٣ مليون ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ٤١,٠ في المئة (٤,٣ مليار ريال)، وللدول العربية بنسبة ٣٠,٩ في المئة (٣١٩,٤ مليون ريال)، ولدول أوروبا الغربية بنسبة ٨٦,٧ في المئة (٣٦٨,٢ مليون ريال)، وإلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ٣٥,٦ في المئة (٢٨١,٠ مليون ريال). في حين ارتفع التمويل لدول أمريكا الشمالية بنسبة ٣٣٠,٩ في المئة (٩١,٧ مليون ريال).

رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

٤-١ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع قد انخفضت خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٩,٥ في المئة (٢,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٠,٤ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ٩,٩ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٤٧٧ مليون ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,٢ مليار ريال وبانخفاض نسبته ١٠,٨ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ٩,١ مليار ريال بانخفاض نسبته ٢٠,٦ في المئة عن الربع السابق.

٤-٢ مدى

أما فيما يتعلق بتطورات مدى، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م ما يقارب ٤٥٠,٦ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٩٤,١ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م نحو ١٠٩,٣ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٤٦,٤ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٦,٧ ألف جهاز بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٢١,١ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م حوالي ١٩٧,٧ ألف جهاز.

٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام ٢٠١٥م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٥ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٦٥,١ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٢ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١١٨,٤ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدَّقة حوالي ٢٣٤,٩ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٤٦,٧ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٨,٥ في المئة ليبلغ ٧٤٠٤,١ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٣١,٨ في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣٢,٩ في المئة ليبلغ حوالي ١١,١ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٥,٤ في المئة في الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضاً نسبته ٢٨,٧ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٤م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثالث من ٢٠١٥م بنسبة ٤٠,٧ في المئة لتبلغ نحو ٢٨٠,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٧,٣ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً نسبته ٤٧,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥م بنسبة ١٧,٢ في المئة لتبلغ ١,٧ مليار ريال مقارنة بنهاية الربع السابق الذي ارتفعت فيه القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٦,١ في المئة، وحققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً نسبته ٢٤,٧ في المئة مقارنةً بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٤م. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٣٠,٠ في المئة ليبلغ حوالي ٥,٧ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ١٥,٤ في المئة في الربع السابق، وسجل انخفاضاً نسبته ٣٤,٣ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١٠).

رسم بياني رقم ١٠ : مؤشر سوق الأسهم

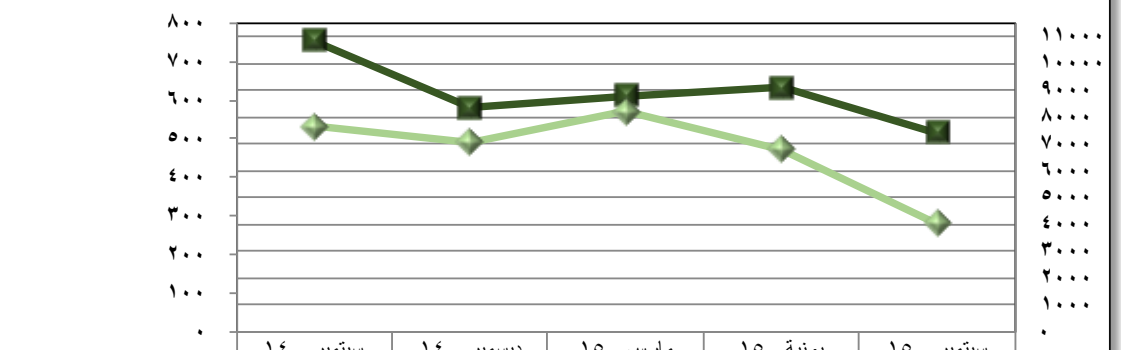

	سبتمبر - ١٤	ديسمبر - ١٤	مارس - ١٥	يونية - ١٥	سبتمبر - ١٥
مؤشر سوق الاسهم	١٠٨٥٥	٨٣٣٣	٨٧٧٩	٩٠٨٧	٧٤٠٤
قيمة الاسهم المتداولة	٥٣٣	٤٩١	٥٧١	٤٧٣	٢٨٠

المصدر : تداول، وهيئة السوق المالية.

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٦,٨ في المئة (٧,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٢٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (١,٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً نسبته ٣,٥ في المئة (٤,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي أصول صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٨,٨ في المئة (٧,٧ مليار ريال) ليبلغ ٩٦,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٩ في المئة (٦,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً نسبته ٢,٤ في المئة (٢,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع الثاني من عام ٢٠١٤م، وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥م انخفاضاً نسبته ٠,٤ في المئة (١٠٦ مليون ريال) لتبلغ ٢٣,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٧ في المئة (٤,٨ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت ارتفاعاً نسبته ٨,٣ في المئة (١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م بنسبة ٠,٠١ في المئة (١٦ مشترك) ليبلغ ٢٤٢,٨ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة (٣٢٢٩ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً نسبته ٤,٥ في المئة (١١٣٣٦ مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد ارتفع بنسبة ٣,١ في المئة (٨ صناديق) ليبلغ ٢٦٣ صندوقاً في الربع الثاني من عام ٢٠١٥م، مقارنة مع ٢٥٥ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً نسبته ٤,٧ في المئة (١٤,٧ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٢٥,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة (٩,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٨ في المئة (٤٦,٩ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الأول من عام ٢٠١٥م، فقد ارتفع بنسبة ٢٥,٢ في المئة (٤,١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٩ في المئة (٩٠٨ مليون ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨٣,٧ في المئة. وانخفض إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الأول من عام ٢٠١٥م بنسبة ١١,٠ في المئة (٦٤٠ مليون ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٤٩,٠ في المئة (١,٩ مليار ريال) في الربع

السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٧,٧ في المئة. وارتفع صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الأول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٤٤,٩ في المئة (٤,٨ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٦ في المئة (١,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠٦,٩ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م يلاحظ انخفاض القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٤٩,٧ في المئة (٩٢٣,٧ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٥ في المئة (٢٩٠,٨ مليون ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية في الربع الأول من عام ٢٠١٥م بنسبة ٣٣,٣ في المئة (٢,١ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٥٢,٢ في المئة (٢,١ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٢٥,٥ في المئة (٧٨,٦ مليون ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٧١,٤ في المئة (١٢٨,٥ مليون ريال) في الربع السابق. وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٧٠,٢ في المئة (٣,٠ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٢٣,٤ في المئة (١,٣ مليار ريال) في الربع السابق، في حين انخفضت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٢,٣ في المئة (٨٥,٩ مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٨ في المئة (٣٢١,٦ مليون ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م يلاحظ انخفاض حجم المبالغ المسددة لكل من البنك السعودي للتسليف والادخار بنسبة ٤,٩ في المئة (٨٨,٧ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٨,٤ في المئة (٣٩٦,٩ مليون ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية الصناعية بنسبة ٢٥,٤ في المئة (٣٦٤,٦ مليون ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٩,٨ في المئة (٣٢٩,٦ مليون ريال) في الربع السابق، وصندوق التنمية العقارية بنسبة ٦٩,٩ في المئة (٩٤٨,١ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٣٩,٠ في المئة (٣٨٠,٧ مليون ريال) في الربع السابق. وفي المقابل ارتفع حجم المبالغ المسددة لصندوق التنمية الزراعية بنسبة ٣٩,٢ في المئة (٦٥,٩ مليون ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٨,٧ في المئة (٣٨,٦ مليون ريال) في الربع السابق، وصندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٦٦,٢ في المئة (٦٩٥,٥ مليون ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٣٩٨,٦ في المئة (٨٣٩,٨ مليون ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م

لم تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي أي تعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣م الموافق ١٤٣٦/١٠/١٨هـ بالموافقة على نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣م الموافق ١٤٣٦/١٠/١٨هـ بالموافقة على إقرار عدداً من الإجراءات بما يتعلق بتأجير أراضي الشواطئ بما يمنع التفريط في أراضي السواحل والشواطئ ويوفر متنفساً للناس من بينها أن يكون لكل شاطئ حرم (١٠٠م) مفتوحاً للعامة لا يجوز التأجير فيه أو إقامة أي منشأة عدا ما يأتي:

١-الملكيات الخاصة، الصادرة في شأنها صكوك نظامية قبل صدور الأمر السامي رقم (١٠٠٤) وتاريخ١٤١٩/١/٢٠هـ

٢- ما تستدعيه الضرورات الأمنية بحسب ما تراه الجهات الأمنية.

٣-المواقع المخصصة للخدمات العامة - التي تقدم بالمجان أو بمقابل رمزي لجميع مرتادي الموقع - على أن تكون في الجزء الخلفي من ناحية اليابسة.

٤- المواقع المخصصة للأنشطة التجارية، بما لا يتجاوز (١٠ في المئة) من المساحة الكلية لحرم الشاطئ، على أن تكون في الجزء الخلفي من ناحية اليابسة.

٥- مشاريع الإيواء السياحي الواقعة خارج الكتلة العمرانية وحدود حماية التنمية للنطاق العمراني للمدن والمناطق الترفيهية المعتمدة، حيث يكون حرم الشاطئ مفتوحاً لمرتادي المشروع وخالياً من أي منشأة أو بناء في الجزء الأمامي من ناحية البحر.

٦- مشاريع الاستثمار السمكي، على أن يكون التأجير في أضيق الحدود بما يضمن المحافظة على السواحل وتوفر مساحات مفتوحة للعامة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠م الموافق ١٤٣٦/١٠/٢٥هـ بالموافقة على اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته (الحادية والثلاثين) المنعقدة (باريس) بتاريخ ١٤٢٢/٨/١٧هـ.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٧م الموافق ١٤٣٦/١١/٢هـ بالموافقة على نقل ارتباط اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي وإعادة تشكيلها تحت مظلة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. وأقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها:

١- تعديل المادة (الخامسة) من الخطة العامة للجنة الوطنية لكود البناء السعودي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١٥هـ لتكون بالنص الآتي:

" تتشكل اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي على النحو الآتي:

- ممثل من وزارة الداخلية عضواً.
- ممثل من وزارة الشؤون البلدية والقروية عضواً.
- ممثل من وزارة الإسكان عضواً.
- ممثل من وزارة النقل عضواً.
- ممثل من وزارة المياه والكهرباء عضواً.
- ممثل من وزارة التجارة والصناعة عضواً.
- ممثل من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عضواً.
- ممثل من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
- ممثل من الهيئة الملكية للجبيل وينبع عضواً.
- ممثل من الهيئة السعودية للمهندسين عضواً.
- ممثل من هيئة المساحة الجيولوجية السعودية عضواً.
- ممثل من شركة أرامكو السعودية عضواً.
- أربعة من المختصين من الجامعات السعودية أعضاء.
- عضو من القطاع الخاص يرشحه مجلس إدارة الغرف التجارية والصناعية.

ويتم اختيار رئيس اللجنة ونائبه من بين أعضائها بشكل دوري كل سنة".

٢- تعديل عجز البند (ثانياً) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٠هـ، ليكون مقر اللجنة الوطنية لكود البناء السعودي في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، وترتبط بوزير التجارة والصناعة، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٧م الموافق ١٤٣٦/١١/٢هـ بالموافقة على عدد من الإجراءات من بينها:

١- إحلال عبارة "بوزارة الخدمة المدنية" بدلاً من عبارة "بوزير المالية" الواردة في المادة (الثانية) من تنظيم المؤسسة العامة للتقاعد.

٢- صدور تعديل للمادة (الخامسة) من التنظيم ، ليصبح بالنص الآتي :

يكون للمؤسسة مجلس إدارة من (عشرة) أعضاء من بينهم رئيس المجلس على النحو الآتي :

- وزير الخدمة المدنية رئيساً.
- أمين عام مجلس الخدمة العسكرية عضواً ونائباً للرئيس.
- محافظ المؤسسة العامة للتقاعد عضواً.
- ممثل من وزارة الخدمة المدنية عضواً.
- ممثل من وزارة المالية عضواً.
- ممثل من مؤسسة النقد العربي السعودي عضواً.
- عضوان اثنان من المتقاعدين أحدهما مدني والآخر عسكري يصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح رئيس المجلس.
- عضوان اثنان من القطاع الخاص يصدر بتعيينهما قرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح رئيس المجلس.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٧م الموافق ١٤٣٦/١١/٢هـ بالموافقة على عدداً من الترتيبات التنظيمية لإضافة عدد من الإدارات إلى الهيكل التنظيمي المعتمد للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء ، من بينها :

١- تعديل اسم (نائب الرئيس العام في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) ليكون (نائب الرئيس العام للشؤون التنفيذية) ويرتبط مباشرة بالرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء.

٢- إضافة عدد من الوحدات التنظيمية إلى الهيكل التنظيمي المعتمد للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء: مكتب فتاوى الطلاق، وإدارة المشروعات والصيانة، ووحدة مراقبة المخزون، وإدارة المشتريات والعقود.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤م الموافق ١٤٣٦/١١/٩هـ بالموافقة على أن تكون كيابل الألياف البصرية وقنوات تصريف السيول ومولدات الكهرباء وتمديداتها وخزانات المياه وتمديداتها والطرق – التي أنشأتها أو

تنشئها أو تمتلكها أو تنتفع بها أي من الجهات الحكومية – من المرافق العامة للدولة، وتطبق في شأنها الأحكام ذات الصلة الواردة في نظام حماية المرافق العامة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤م الموافق ١٤٣٦/١١/٩هـ بالموافقة على عدد من الترتيبات الخاصة بتنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير مدينة وعد الشمال، تضمنت أن يُعهد إلى شركة التعدين العربية السعودية (معادن) تنفيذ المرحلة الأولى (أ) والجزء الأول من المرحلة (ب) من المخطط العام للمشروع – مما يقع خارج نطاق أراضي مشروع معادن للصناعات الفوسفاتية والمشاريع المرتبطة به – المشتملة على البُنى التحية والمرافق الاجتماعية والمناطق السكنية والتجارية، وأن تتولى الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) تنفيذ البُنى التحتية للمنطقة الصناعية وذلك بحسب ما يتم الاتفاق عليه بينها وبين وزارة البترول والثروة المعدنية، كما تتولى (مدن) استكمال تنفيذ باقي أعمال المدينة وفق مخططها العام بما في ذلك المناطق الصناعية والتجارية والسكنية. كما تضمنت الترتيبات المشار إليها أن تتولى (مدن) تسلُّم المدينة كاملة – مما يقع خارج نطاق أراضي مشروع معادن للصناعات الفوسفاتية – لإدارتها وتشغيلها وصيانتها، وذلك خلال قيام شركة (معادن) بتنفيذ المرحلة الأولى (أ) والجزء الأول من المرحلة الأولى (ب).

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤م الموافق ١٤٣٦/١١/٩هـ بالموافقة على إجراء تعديلات على المادة (السادسة عشرة) من النظام الصحي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٣هـ وذلك على النحو الوارد في القرار بحيث يسمي معالي وزير التعليم مُمثلَيْن من وزارة التعليم إضافة إلى أحد عمداء الكليات الصحية أعضاء في المجلس الصحي السعودي وأن تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرتين فقط.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤م الموافق ١٤٣٦/١١/٩هـ بالموافقة على قيام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بشراء كميات القمح المنتج محلياً للموسم الزراعي الحالي (١٤٣٧/١٤٣٦هـ) التي تزيد على الكمية المصرح بها وفقاً للفقرة (١) من قواعد وإجراءات ترشيد استهلاك المياه وتنظيم استخدامها في المجالات الزراعية في جميع المدن والقرى والهجر في المملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٥) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٩هـ.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١م الموافق ١٤٣٦/١١/١٦هـ بالموافقة على إنشاء برنامج وطني باسم (البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة) يهدف إلى الإسهام في رفع كفاية وجودة تنفيذ مشروعات الجهات العامة من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجالات إدارة المشروعات، ومن بين أهداف البرنامج، الذي يشرف عليه مجلس إدارة برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط، ما يلي:

١- وضع المعايير اللازمة لتحديد الجهات العامة التي تتطلب مشروعاتها إنشاء (مكاتب إدارة المشروعات) لمتابعة وتنسيق إدارة مشروعاتها، والتحقّق من تنفيذها لذلك.

٢- تطوير منهجية علمية وعملية لإدارة المشروعات تساعد الجهات العامة في هذا الشأن باستخدام أفضل الممارسات العالمية.

٣- الإسهام في تأهيل الكوادر الوطنية العاملة في مكاتب إدارة المشروعات بما يضمن رفع مستوى أدائها.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١م الموافق ١٤٣٦/١١/١٦هـ بالموافقة على إضافة عقوبة التشهير إلى العقوبات المقررة في كل من: نظام خدمة حجاج الداخل، ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم، وتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والأدلاء والزمازمة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١م الموافق ١٤٣٦/١١/١٦هـ بالموافقة على اللائحة التنظيمية (الجديدة) لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧م الموافق ١٤٣٦/١١/٢٣هـ بالموافقة على تنظيم الهيئة السعودية للمقاولين، وقيام معالي وزير التجارة والصناعة بتشكيل أول مجلس إدارة للهيئة على أن يكون أعضاؤه من المهتمين بمهنة المقاولات.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧م الموافق ١٤٣٦/١١/٢٣هـ بالموافقة على إنشاء برنامج وطني لتطوير قطاع الثروة السمكية في المملكة، تتولى وزارة الزراعة إدارته بالتنسيق مع من تراه من الجهات ذات العلاقة.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٧م الموافق ١٤٣٦/١١/٢هـ بالموافقة على استمرار العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٧) وتاريخ ١٤٢٢/١/١هـ المتعلق بالسماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية، واستمرار تحمل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بها، وذلك لمدة سنة ابتداءً من تاريخ ١٤٣٦/٩/١١هـ.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٤م الموافق ١٤٣٦/١٢/١هـ بالموافقة على الترخيص لبنك قطر الوطني لفتح فرع له في المملكة، على أن يلتزم البنك في مزاولته الأعمال المصرفية حسب الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة، وأن تنسق مؤسسة النقد العربي السعودي مع البنك لاستكمال الإجراءات اللازمة لذلك.